الانعكاسات الجيوبوليتيكية لمشكلة المديونية الخارجية في العراق

٢٠٠٣ -٢٠١٦

.....

م.د. خطاب سعد مجيميد

كلية الآداب / جامعة تكريت

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تطور المديونية الخارجية للعراق بإشكالها المختلفة من حيث الرصيد القائم غير المسدد خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٦) ودراسة الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة في إدارة المديونية العراقية وبحث اثأر المديونية العراقية على الأمن الوطني العراقي كون المديونية من أهم المشاكل التي تواجه البلدان النامية عموما والأقل نموا على وجه الخصوص نظرا لإبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وتهديداتها لاستقرار نظامها المالي ، وهذا يندرج على حالة العراق كإحدى الدول النامية ، وستنطلق هذه الدراسة من خلال فرضية وجود علاقة سلبية بين حجم المديونية الخارجية العراقية وكل من ، مستوى الاستقرار الأمني والعسكري ، ومستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي . تكمن أهمية هذه الدراسة في إلقاء الضوء على المديونية الخارجية العراقية في ظل حقيقة ندرة الدراسات التي تناولت المديونية الخارجية العراقية ومدى تأثير هذه المديونية على الأمن الوطني العراقي ، تنتهج هذه الدراسة منهج تحليل القوة في الجيوبوليتيك والمنهج التاريخي في دراسة وتحليل البيانات المتوفرة حول المديونية الخارجية العراقية واثر المديونية على الأمن الوطني العراقي . وذلك بالاستعانة بكل ما نستطيع الوصول إليه من الكتب الدوريات المجلات والتقارير ودراسات سابقة . لخصت الدراسة إلى إن بوادر أزمة المديونية العراقية قد ظهرت في عام ٢٠٠٣ وذلك خلال إفراط الحكومة العراقية المتعاقبة في الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل المشاريع وتعزيز القدرات الدفاعية والأمنية مما أدى إلى تأكل أعمدة الأمن الوطني بكافة إبعاده ، وتهديد أمن واستقرار الدولة العراقية ، لذا أوصي صانع القرار الاقتصادي والسياسي العراقي بالبحث عن بدائل جديدة غير الاقتراض من خلال إقامة المشاريع الاستثمارية والإنتاجية والتنموية والتقليل من اللجوء إلى مصادر التمويل الخارجي ، ومحاربة الفساد بكافة إشكاله من خلال تشديد الرقابة وتطبيق القوانين والتشريعات للحفاظ على المال العام .

The geopolitical implications of the problem of external indebtedness in Iraq(2003-2016)

Abstract

This study aims to fathom the development of the Iraqi external indebtedness in all of its various forms in terms of the unpaid outstanding balance through the period from 2003 to 2016 and studying the strategies adopted by the successive Iraqi government in managing the Iraqi indebtedness and studying the effects of the indebtedness on the Iraqi national security because indebtedness is one of the important problems that faces the developing countries in general and the less developed in particular due to its negative dimensions on the process of the economic development in these countries and its threats on the financial system. This is applied on the Iraqi situation as one of the developing countries. This study will urge through the hypothesis of the negative relation between the size of the Iraqi external indebtedness and on the level of the security and military stabilization and the level of the economic and social stabilization. This study is important because it sheds light on the external indebtedness of Iraq in the shade of the scarcity of the studies on this topic and the extent of the effect of the indebtedness on the Iraqi national security. This study adopts the descriptive empirical method in studying and analyzing the data, information, and the reports available concerning the Iraqi external indebtedness using everything that we can get such as books, courses, magazines, reports, and previous studies in addition to the websites. The study summarized that the start of the Iraqi external indebtedness was in 2003 when the successive Iraqi governments in depending on the external loans for funding the projects for enhancing defense and security capabilities which led to collapse of the pillars of the Iraqi national security in all of its dimensions and threatening the security and stabilization of the Iraqi government. So, the

researcher recommends the economic and political decision maker looking for new alternatives instead of borrowing through the investment, productive, and developmental projects and lessening the resort to the external fund resources and competing all forms of the corruption through stressing the controlling and applying the deterring laws and regulations to protect the public funds.

المقدمة

تعد المديونية الخارجية احد المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات كثير من دول العالم والتي باتت تؤثر و بشكل مباشر في قدرة هذه الدول وإمكانيتها لصنع القرار ، والتأثر سلبياً بعوامل ومؤثرات الاقتصاد العالمي ينتج عنه عدم الاستقرار في قوة الدولة وأهميتها النسبية، و في علاقتها الخارجية لاسيما عندما يبلغ ثقل المديونية اعلى مستوياته مقارنه بالهيكل الاقتصادي للدولة ومكوناته. وينعكس ذلك على الناتج القومي والمجالات الاقتصادية والاجتماعية وبالنهاية على القرار السياسي والوزن الجيوبوليتيكي الذي تحدده وترسمه ملامح القوة في الوحدة السياسية، إذ يتجاوز مفهوم القوة اليوم محتواه العسكري الى مضمون أكثر اتساعاً ليشمل أوجها عديدة لتشمل القوة الاقتصادية . وتوضح الدراسة مشكلة المديونية في الاقتصاد العراقي وأثرها في الأمن الوطني والقرار السياسي في الداخل والخارج .

أولا : مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة بتنامي ظاهرة المديونية الخارجية في العراق نتج عنها آثاراً جيوبولوتيكيه متزايدة لاسيما على واقع الاقتصادي العراقي وبالتالي أثره في قوة الدولة والقرار السياسي وتتصدر المشكلة بالإجابة على السؤال التالي: ماهي الانعكاسات الجيوبوليتيكية للمديونية الخارجية في العراق على بناء الهيكل العام لواقع الاقتصاد العراقي وما اثر ذلك في قوة الدولة؟

ثانياً : فرضية الدراسة.

تقوم فرضية الدراسة على أن للمديونية الخارجية في العراق آثارا جيوبولوتيكيه واسعة على هيكل وقوة الاقتصاد العراقي ، وتؤثر في قوة العراق ووزنه النسبي.

ثالثاً : أهداف الدراسة.

١- التعرف على مفهوم المديونية الخارجية من منظور جيوبوليتيكي .

٢- دراسة تطور ظاهرة المديونية الخارجية واثرها على واقع الاقتصاد العراقي.

٣- اظهار الانعكاسات الجيوبولوتيكية الناجمة عن اثر مشكلة المديونية الخارجية على قوة الدولة في العراق.

رابعاً : منهجية البحث

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي الى جانب منهج تحليل القوة في الجغرافية السياسية، للتعرف على تطور ظاهرة المديونية في العراق واثارها الجيوبوليتيكية اعتمادا على البيانات المتوفرة ومؤشرات القياس الكمي التي تم الاعتماد عليها وقياسها رياضياً كنموذج دراسي حديث في قياس قوة الدولة .

خامساً : هيكلية البحث

ان الغاية من هذه الدراسة هو الإجابة على السؤال الأساس الخاص بموضوع الدراسة والمتمثل ماهي الانعكاسات الجيوبولوتيكية للمديونية الخارجية في العراق وما اثرها على القرار السياسي والاقتصادي والوطني ؟ وللإجابة على هذا السؤال قسم البحث على النحو التالي :-

- الفصل الأول: تناول فيه مفهوم المديونية الخارجية أولاً والدين الخارجي ثانياً وخدمة الدين ثالثاً
- الفصل الثاني: تمثل بالمديونية الخارجية وآثارها في قوة الدولة حيث يشمل واقع الاقتصاد العراقي ومؤشرات القياس الكمي لمشكلة المديونية الخارجية في العراق من منظور جيوبوليتيكي أولاً وتطور المديونية الخارجية في العراق ثانياً والجهات التي قام العراق من الاستدانة منها ثالثاً.
- الفصل الثالث: نتناول فيه الآثار المترتبة على الدين الخارجي في العراق ويشمل الآثار الاقتصادية وتشمل الاستثمار في العراق وخاصة الاستثمار الخاص ويشمل الموارد النفطية والاستثمار الأجنبي والتنمية واثر المديونية الخارجية في الخطط التنموية أولاً والآثار الاجتماعية وتشمل ارتفاع ظاهرة البطالة بسبب الديون الخارجية وتفاقم الفقر ثانياً وآثار المديونية الخارجية على القرار السياسي والجيوبوليتيكي في العراق ثالثا وأسباب زيادة الديون الخارجية في العراق مثل الفساد الإداري والمالي والاعتماد المتزايد على العالم الخارجي وتغير أسعار النفط وتذبذبها .

الفصل الأول

مفهوم المديونية ومؤشراتها والدين الخارجي وخدمة الدين

أولاً : مفهوم المديونية

تنطوي المديونية الخارجية على مجموعة من المفاهيم التي تبناها مجموعة من الباحثين والمفكرين في توضيح العلاقة ما بين الدائن والمدين وبيان الشروط التي تفرضها الدولة الدائنة للالتزامات التي يجب على الدولة المقترضة إن تتحملها وما ينكعس عن ذلك من اثار على القرار السياسي وقوة الدولة وكيفية معالجتها [١]. تعرف المديونية الخارجية أنها محصلة للنمو المستمر لعجز موازين المدفوعات للأقطار المعنية خلال السنين الماضية[٢]. وبذلك فأنها ناتجة عن خلل في الهيكل الاقتصادي الإنتاج والصادرات في الدولة المعنية.ان هذا الخلل يؤدي إلى زيادة الفوائد بصورة دورية على هذه الديون، كما وتعتبر مظهر من مظاهر التخلف والتبعية الاقتصادية[٣]. لقد عرفه صندوق النقد الدولي المديونية بـ(اختلاف ميزان المدفوعات الذي ينعكس على الحساب الجاري الأمر الذي يتطلب زيادة الاقتراض الخارجي لتمويل هذا الاختلال وان الحاجة لتمويل هذا العجز بموارد خارجية سوف تستمر بلا نهاية)[٤].

فضلا عن ذلك فقد عرف صندوق النقد العربي المديونية الخارجية بـ(أنها التزام خارجي على دين حكومي بما في ذلك الحكومة الوطنية أو إحدى ملحقاتها من أقسام ووكالات والأجهزة الحكومية المستغلة)[٥]. ومما تقدم فأن مشكلة المديونية الخارجية تشكل من اخطر مواطن الضعف والانحدار الجيوبوليتيكي في ميزان قياس قوة الدولة لاسيما الاقتصادية، والتي سرعان ما تقع الوحدة السياسية خلالها في شراك التبعية الاقتصادية والسياسية التي تقف عائقا امام قدرة الدولة على صنع القرار المؤثر في السلوك السياسي لبقية الدول.ويتم قياس ذلك عبر العديد من المؤشرات وسنتناول بعض منها.

مؤشرات القياس الكمي للمديونية الخارجية .

تتناول دراستنا مؤشرات المديونية للمساعدة على اكتشاف مخاطرها على قدرة الدولة .مما يساعد في إدارتها كما تساعد في تقييم ثقل مديونية أي دوله وإمكانية تحويلها إلى دوله ذات مديونية شديدة أو مثقله بالديون ويتم

استخدام المؤشرات في إطار ديناميكي لإعطاء صورة كاملة عن اتجاهات المديونية وتحديد مخاطرها ومن هذه المؤشرات[٦] مما يعطي قدرة للباحث في الجغرافية السياسية والجيوبوليتيك في امكانية القياس من منظور القوة.

١_مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات.

٢_مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي .

٣_مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات .

١_ مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات .

يكشف هذا المؤشر المديونية الكلية القائمة في نهاية ألسنه إلى صادرات البلد من سلع وخدمات يمكن اعتباره مؤشر استدانة اذ إن ارتفاع هذه المؤشرات يدل على إن الديون اصبحت اكبر من موارد البلد الأساسية من العملات الصعبة، وإن الدولة قد تواجه مشاكل في الايفاء بالالتزامات المالية اتجاه الدائنين .

٢_ مؤشر الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

قياس نسبة الدين الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي و تعكس هذه النسبة الموارد الإجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل الموارد من إنتاج السلع المحلية إلى إنتاج الصادرات ويمكن البلد إن تكون نسبة الدين إلى الصادرات مرتفعة بينما نسبة الدين إلى الناتج المحلي منخفض و كانت السلع المصدرة تشكل نسبه ضئيلة من الناتج . ويقاس كالاتي.. حجم الدين القائم \الناتج المحلي ١٠٠x

٣_ مؤشر خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات .

يقيس هذا المؤشر نسبة الصادرات التي تحول إلى خدمة المديونية وكذلك مدى هشاشة خدمة الدين لانخفاض غير متوقع للصادرات ، ويتحدد مستوى هذا المؤشر بمستوى أسعار الفائدة .

ثانيا :الدين الخارجي .

هو تلك المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي لدولة ما والتي تزيد مدة القرض فيها عند سنه واحدة وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها[٧].ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بأنه الدين الذي تبلغ مدة استحقاقه الأصلية أو المحددة أكثر من سنه واحده[٨].و الدين الخارجي ثلاثة أنواع هي:

١_القروض الحكومية (الرسمية)القروض التي تمنح من طرف حكومة أجنبيه إلى حكومة أخرى .

٢_القروض المتعددة الأطراف تمنح من طرف منظمات دوليه .

٣_القروض الخاصة التي تمنحها بنوك أجنبيه خاصة إلى حكومة ما او الى مؤسسه عموميه أو خاصة أو إلى البنوك[٩].

ثالثا :خدمة الدين

ترتبط خدمة الدين بمقدار الإيرادات الآتية من الصادرات بالمقارنة مع خدمة الدين الخارجي .فإذا كانت قيمة خدمة الديون الخارجية تفوق أو تلتهم الجزء الأكبر من هذه الإيرادات فهذا يعني إن الاقتصاد سيواجه مشاكل كبيرة او دخوله فخ المديونية الخارجية ويرتبط بمقدار السيولة الواجب توفرها للإبقاء بالتزاماته الخارجية و الداخلية .الخارجية المتعلقة بدفع أقساط خدمة الدين و الداخلية المتمثلة في استغلال هذه الإيرادات في استثمارات تخدم الاقتصاد الوطني .ويمكن االقول ان ارتفاع نسبة خدمة الدين في العراق يترتب عليه نتائج خطيرة وسيعرض الاقتصاد الوطني إلى مخاطر التبعية ومن ثم يفقد الدولة امكانية التصرف بحرية بمواردها لا سيما الشروط التي ستفرضها الجهات الدائنة على العراق .ويمكن ايجاز اسباب تطور حجم المديونية في العراق .

١_ العجز المستمر في الموازنة العامة للدولة.

٢_ العجز في ميزان المدفوعات.

٣_ ضعف وفساد الاستثمار في العراق وهروب رأس المال.

٤_ سوء توظيف و استخدام القروض.

٥_ التفاوت الكبير بين قيمة الدينار العراقي والدولار والعملات الصعبة.[١٠]

إن مشكلة المديونية الخارجية مشكله اقتصادية وتنعكس عنها مشكلات سياسية مختلفة الاوجه ،ويجب على الدولة اخذ الاعتبارات مسبقا لذلك. بالتنسيق القائم على المنطق الاقتصادي الفعال فيما يخص وضع الموازنة العامة الكفيلة بمسؤولية دعم عملية التنمية الشاملة لكل محافظة من محافظات العراق

الفصل الثاني

المديونية الخارجية وأثرها في قوة الدولة اعتمادا على مؤشرات القياس الكمي .

أولا : واقع الاقتصاد العراقي .

شهد الاقتصاد العراقي تحولات وتغيرات كبيرة بسبب التحديات التي واجهها في نظامه واتجاهاته وأداءه اذ لا زال اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على صادرات النفط وبشكلها الخام .وتشكل الإيرادات النفطية نسبة كبير من الناتج المحلي الإجمالي تصل الى٩٨٪ وتمثل عوائد النفط اكثر من ٩٥٪ من الموازنة العامة، الى جانب تدني مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي الى اقل من ٥٪ وانحدر مستوى مساهمة القطاع الصناعي الى ١٪ كمعدل منذ عام ٢٠٠٣ ، كما لعب التضخم دوره الى جانب الخصائص اعلاه في احداث تراكمات واختلالات هيكلية في قطاع الانتاج لاسيما و الفشل المستمر في السياسات الاقتصادية الناجمة عن توظيف الايرادات النفطية في عملية ومشاريع التنمية وتمويلها ادى ذلك الى اعتماد وانكشاف العراق الى الخارج اقتصادية مما اثر في قوة الدولة وساعد في انتشار البطالة والفقر وتدهور الوضع الاقتصادي العام وانعكس ذلك على عناصر القوة للجبهة الداخلية للعراق، وما عزز ذلك تدني اسعار النفط الخام في السوق العالمية وتداعي العوامل الجيوسياسية، وعدم القدرة على تأمين بدائل مالية تدعم الموازنة التي غابت عنها الرؤية الستراتيجية تعثر خلالها الاقتصاد العراقي وانحدر الى ادنى مستوى ووزن جيوبوليتيكي. ،وكانت هذه مدعاة للوقوع في مشكلة الاستدانة والقروض الخارجية .

وتعد مشكلة ديون العراق الخارجية من أخطر المشاكل التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد الأمن في المرحلة الحالية فضلا" عن كونها اقتصاديه وسياسيه جديدة على واقع الدولة العراقية الحديثة[١١].

ثانيا : العلاقة بين مؤشر الدين الخارجي وخدمة الدين من الناتج المحلي للعراق

تبين العلاقة من مؤشر الدين وخدمة الدين من الناتج المحلي على مدى الآثار السلبية للدين على مجموع الناتج المحلي كما مبين في الجدول(١) :-

١- بلغ معدل الناتج المحلي الاجمالي للفترة من سنة ١٩٨٠ إلى سنة ١٩٨٥ حوالي ٤٠١٩٧ مليار دولار . مقابل سعر الصرف للدولار الذي بلغ ٠,٠٢٠٦ وبلغت نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ١٩,٠٩٨٪ بينما بلغ نسبة خدمة الدين من الناتج المحلي الإجمال ١,١٢٩ ٪

٢- كما تبين الفترة من سنة ١٩٨٦ إلى سنة ١٩٩٠ بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٧٣١١ مليار دولار وبلغ الدين الخارجي ١٨٨٨٩ مليار دولار وخدمة الدين ١٥١١مليون دولار . إما سعر الصرف للدولار فقد بلغ ٠,٠٢١١ . وبلغت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ٥٠,٦٢٥ ٪ بينما بلغت نسبة خدمة الدين من الناتج المحلي الإجمالي ٤,٠٤٩ ٪ ويعود ذلك الى ظروف الحرب التي دخلها العراق خلال تلك الفترة.وتنامي مؤشرات الانفاق العسكري .

٣- خلال المدة ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٥ انخفض الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٩٥٥٩ مليار دولار و ارتفع الدين الخارجي الى٥٤٣٥٥ وشهدت هذه الفترة فرض العقوبات الدولية على العراق أدى إلى انخفاض الناتج المحلي وارتفاع المديونية الخارجية . إما خدمة الدين فقد بلغت ٤٠٢٨ مليار دولار . مقابل تضخم سعر الصرف للدولار فقد بلغ ٣٠,٣٩٤٠ . وارتفعت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الى ٥٦٨,٦٢٦ . أدى ذلك إلى الانحدار الجيوبوليتيكي في هيكل القوة للاقتصاد العراقي .

جدول(١) العلاقة بين مؤشر أجمالي الدين الخارجي ومؤشر خدمة الدين من الناتج الإجمالي للعراق ١٩٨٠-٢٠١٤[١٢].

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	الدين الخارجي	خدمة الدين	سعر الصرف للدولار	نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خدمة الدين من الناتج المحلي الإجمالي
١٩٨٠-١٩٨٥	٤٠١٩٧	٧٦٧٧	٤٥٤	٠,٠٢٠٦	١٩,٠٩٨	١,١٢٩
١٩٨٦-١٩٩٠	٣٧٣١١	١٨٨٨٩	١٥١١	٠,٠٢١١	٥٠,٦٢٥	٤,٠٤٩
١٩٩١-١٩٩٥	٩٥٥٩	٥٤٣٥٥	٤٠٢٨	٣٠,٣٩٤٠	٥٦٨,٦٢٦	٤٢,١٣٨
١٩٩٦-٢٠٠٠	١٥٤٥١	٨٠١١٣	٥٨٩٥	١١٠,٩١٠٣	٥١٨,٤٩٧	٣٨,١٥٢
٢٠٠١-٢٠٠٥	٢٥٧٤٨	١٢٣٤٣٧	٨٤٥٢	١١٩,٣٦١٣	٤٧٩,٤٠٤	٣٢,٨٥٢
٢٠٠٦-٢٠١٠	١٠٦٥٤٨	٦٥٥٠٠	٨٨١٦	١١٨,٥٠٢٠	٦١,٤٧٤	٨,٢٧٤
٢٠١١-٢٠١٤	١٤٢٣٣٧	٦٥٥٠٠	___	١٢٣,٥٠٧٣	٤٦,٠١٧	___

٤- شهدت الفترة من سنة ١٩٩٦ إلى سنة ٢٠٠٠ ارتفاعا ملحوظا في الناتج المحلي الإجمالي وصل الى ١٥٤٥١ مليار دولار نتيجة لتخفيف بعض العقوبات الاقتصادية عن العراق بمذكرة النفط مقابل الغذاء الا ان الدين الخارجي بلغ ٨٠١١٣ وخدمة الدين ٥٨٩٥ . يقابلها سعر صرف للدولار فقد بلغ ١١٠,٩١٠٣ ، و بلغت نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ٥١٨,٤٩٧ ٪ وهي نسبة تحمل تطرفا كبيرا يبين مدى ضعف الاقتصاد العراقي بسبب المديونية التي لازمته منذ بداية فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نتيجة الحروب والازمات التي دخل بها العراق اذ كان العراق يعتمد على ايرادات النفط حال تسديدها.

٥- وتبدو الصورة اكثر وضوحا بانتعاش الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١٠ اذ بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٠٦٥٤٨ مليار دولار ليشير الى الارتفاع وذلك بسبب ارتفاع صادرات النفط وأسعاره مما اثر ايجابيا على بقية المؤشرات الاخرى.

ثالثا : مؤشرات القياس الكمي لمشكلة المديونية الخارجية في العراق من منظور جيوبوليتيكي

إن هذه المؤشرات عبارة عن مقياس لحالة أو تغير في النظام بالنسبة للديون الخارجية في العراق ويوضح ذلك في جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)مؤشرات القياس الكمي لمشكلة المديونية الخارجية في العراق من منظور جيوبوليتيكي[١٣].

المؤشر/السنة	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
إجمالي الدين العام من الناتج المحلي ٪	٣٤,٧	٣١,٩	٣٨,٩	٧٠,٠	٧٤,٠
إجمالي الدين الحكومي مليار دولار	٧٥,٧	٧٤,٣	٨٧,٠	١٢٢,١	٥١,٨١
نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي ٪	٢٧,٧	٢٥,٥	٢٨,٨	٣٧,٠	٣٥,٥
الدين الخارجي من الولايات المتحدة مليار دولار	٦٠,٣	٥٩,٢	٦٤,٣	٦٤,٥	٦٩,٩

١- يتبين إن إجمالي الدين العام من الناتج المحلي في عام ٢٠١٢ قد بلغ ٣٤,٧ ٪ وفي عام ٢٠١٣ بلغ إلى ٣١,٩٪ وارتفع عام ٢٠١٤ الى ٣٨,٩ ٪ وبدأ بالتزايد في السنوات الأخيرة اذ وصل عام ٢٠١٦ إلى ٧٤,٧٪من الناتج المحلي بسبب تقلبات وانخفاض اسعر النفط الخام في السوق العالمية مما اثر على حجم الايرادات المالية فضلا عن غياب مشاريع التنمية .

٢- ويبين إجمالي الدين الحكومي مليار دولار حيث بلغ عام ٢٠١٢ نسبة ٧٥,٧٪ وفي عام ٢٠١٣ بلغ نسبة ٧٤,٣٪ وفي عام ٢٠١٤ بلغ نسبة ٨٧,٠ ٪ وبدأ بالتزايد في السنوات الأخيرة حتى بلغ في عام ٢٠١٦ نسبة ١٥١,٨ ٪ من إجمالي الدين الحكومي مليار دولار.

٣- ويبين الجدول أيضاً نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الجمالي حيث بلغ عام ٢٠١٢ نسبة ٢٧,٧ ٪ وفي علم ٢٠١٣ بلغ نسبة ٢٥,٥ ٪ وفي عام ٢٠١٤ بلغ نسبة ٢٨,٨٪ وفي السنوات الأخيرة أصبح متذبذب من سنة إلى أخرى وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية وخاصة إنتاج النفط الخام في العراق وتقلب أسعاره في السوق العالمية .

٤- وتبدو الصورة أكثر وضوحا أيضاً ان نسبة الدين الخارجي كانت اكثرها من الولايات المتحدة الأمريكية اذ شكلت أكثر من نصف ديون العراق الخارجي تكون من الولايات المتحدة الأمريكية فبلغت نسبة الديون سنة

٢٠١٢ / ٣ , ٦٠٪ وفي سنة ٢٠١٣ بلغ نسبة الديون ٢ , ٥٩٪ وبدأ بالزيادة بعد ذلك حيث وصل إلى ٩ , ٦٩٪عام٢٠١٦وهذا يدل على انعدام تنويع مصادر الاقتراض بالنسبة للعراق مما يزيد من ضعف قوة الدولة من منظور جيوبوليتيكي معاصر .

رابعا : تطور المديونية الخارجية في العراق

تشكل المديونية الخارجية بشقيها الديون والتعويضات ابرز التحديات التي تواجه العراق في المرحلة القادمة. وأحد معوقات تحقيق التنمية المستقبلية في العراق فكان العراق يحتل المرتبة الرابعة من حيث الفوائض المالية على الصعيد العربي إلا أنه وبسبب الحروب وما تبعها عقوبات اقتصادية دولية استمرت منذ عام ١٩٩٠ ولغاية عام ٢٠٠٣والذي حرم العراق من الحصول على إيرادات بيع نفطية جعل من العراق دوله مدينه للعالم الخارجي رغم المحاولات الكبيرة للتخفيف من حدة المديونية الخارجية والمتمثلة بتخفيف ٨٠٪من ديون نادي باريس وذلك حسب الاتفاق الذي تم بين العراق وصندوق النقد الدولي عام ٢٠٠٤اذ تم الغاء نحو ٦٦ , ٥ مليون دولار من الدين الكلي البالغ ١٢٠ , ٢مليار دولار.

وتقدر ديون العراق الخارجية بحسب مذكرة رسميه للحكومة العراقية عام ٢٠٠٤ ان ديون العراق لدى المحافل الدولية هو ١٢٠ مليار دولار.وهناك مصادر أخرى تشير إلى إن ديون العراق الخارجية التي جرى بحثها في نادي باريس تقدر بنحو ١٢٧ مليار دولار [١٤].

وتصنف تلك الديون إلى ثلاث مجموعات هي:

١_ديون حكومية تخص الدول الصناعية الكبرى (أعضاء نادي باريس).

٢_ديون حكومية وتجاريه أخرى.

٣_ديون دول الخليج العربي .

أما مسألة التعويضات التي فرضت على العراق بموجب قرار مجلس الأمن لسنة ١٩٩١ دون وجه حق فقد قدرت قيمتها الإجمالية ب ٣٥١ مليار دولار حيث إن أكثر من ٨٥٪ منها ذهبت إلى الكويت وبعدها كانت حصة الأسد من نصيب اكبر الشركات الأمريكية مثل هاليبرتون ، شل، بكتل، وغيرها من الشركات .إن هذه التعويضات لم تمنح عن خسائر فعليه إنما عن أرباح افتراضية كان من المتوقع إن تحصل عليها تلك الشركات لو

استمرت أعمالها التي توقفت بعد دخول القوات العراقية إلى الكويت .وعليه فأن هذه التعويضات لا تنسجم مع القواعد العامة للقوانين التي يتم بموجبها تعويض الخسائر الحقيقية فقط وليس لها أساس قانوني وإنما فرضت بقرار سياسي خططت له الولايات المتحدة الأمريكية ومررته بواسطة مجلس الأمن وهو قابل للطعن حيث ليس للمجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة صلاحية فرض مثل هذه الغرامات المالية الموصوفة بالتعويضات .لذا فأن معالجة موضوع التعويضات تتطلب قيام العراق باستصدار قانون يعالج ذلك الموضوع مباشرة بواسطة إعلان بطلانها أو تعليق تنفيذها من جانب العراق.أو إحالة أمرها إلى المحاكم العراقية المختلفة . إن هذا الأجراء قد يساهم في إيجاد حل جديد عن طريق التحكيم الدولي أو الوصول إلى اتفاقيات ثنائيه بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.

وضمن المبدأ الثاني الخاص بالتعاون في المجال الاقتصادي ، الفقرة (٧) الأتي :(مساعدة جمهورية العراق وإلغاء تعويضات الحروب التي خاضها).لكن الطرف الآخر لم ينفذ التزام بهذا المبدأ.ربما لأن الشركات الأمريكية لها حصة في هذه التعويضات كما اشرنا.

وهناك مطالبات بالتعويضات من إطراف أخرى كإيران التي تطالب العراق بدفع ٦٠٠ مليار دولار عن حربها مع العراق للمدة من ١٩٨٠ _١٩٨٨.[١٥].

خامساً: جهات الدين الخارجي المدان لها العراق.

تشير التقديرات على إن ديون العراق الخارجية .اخذت بوتيرة التصاعد منذ بداية عقد الثمانينات حيث بلغت عام ١٩٨٣ نحو (٧,٢١٩)مليار دولار وسرعان ما ارتفع هذا الرقم عام ١٩٨٦ بسبب حرب الخليج الاولى ليصل إلى (٢٢,٨٣٩)مليار دولار ووفقاً لدراسة أعدت في جامعة بغداد عام ١٩٩٦ فأن أقصى ما سجلته الديون الرسمية المنظورة هي (٢٢,٧)مليار دولار أما كلفة خدمتها في ذلك العام فقد بلغت (١٠١)مليار دولار ومنذ ذلك التاريخ وبعد فوائد مركبة (٦,٥٪)إضافة لفوائد تأخيريه جعلتها تصل إلى ما يتراوح (٥٣ , ٦٥)مليار دولار أمريكي حسب إحصاءات البنك المركزي العراقي .[١٦].

أصدر مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية في العاصمة الأمريكية واشنطن في شهر تموز ٢٠٠٣ تقريره المرسوم (إستراتيجية عمل العراق ما بعد الحرب)حيث أشار إلى إن حجمها أو حجم الديون غير المعروفة وقد توقع إن تكون ما بين (١٢٠)مليار دولار أمريكي.

وتشير تقديرات شركة اكزوتكس البريطاني المتخصصة بتجارة ديون الأسواق الناشئة، بان ديون العراق تتراوح ما بين(٤ , ١٠٣) و(٤ , ١٢٩)مليار دولار تشمل أصل الديون والفوائد المتأخرة عليه.اما تقديرات نادي باريس للدول الدائنة تشير بأن العراق مدين لدول الأعضاء في النادي بمبلغ (٢١ , ١٨)مليار دولار عدا خدمة الديون المترتبة عليها. في حين قدر صندوق النقد الدولي مجموع ديون العراق الخارجية بمبلغ (١٢٥) مليار دولار .هذا المبلغ موزع على ثلاثة جهات دائنة .فهناك ما يقارب (٢٣)مليار دولار تعود إلى الأعضاء في السعودية والكويت وما تبقى يمثل الديون الخاصة لشركات ومؤسسات أجنبيه غير حكومية .

- **التعويضات.**

حددت التعويضات الواجب اقتطاعها من العراق بموجب قرار مجلس الأمن الدولي (٦٧٨)ب(٣٠٪)من عائدات النفط وقد تم تخفيضها فيما بعد إلى(٢٥٪)ومن ثم (٥٪)وقد أعلن صندوق التعويضات في الأمم المتحدة بأن هناك (٢٠٥)مليون طلب للتعويض قيمتها بنحو(٣٢٠)مليار دولار وما تم اقتطاعه هو بحدود(١٧)مليار دولار أمريكي.

جدول (٣)ديون العراق حسب طبيعتها مليارات الدولارات

ديون مصرفية	ديون عسكرية	ديون خليجية مصرفية	ديون خليجية كمبيعات نفط لصالح العراق	متأخرات سداد	المجموع
١٤	٢٩	٢٧	١٤	٤٠	١٢٤

جدول (٤) ديون العراق كنسبة مئوية من أصل مجموع الكلي للديون العراقية [١٧].

الجهة الدائنة	دول نادي باريس	دول الخليج العربي	جهات دائنة خاصة	إجمالي النسب
النسبة المئوية	٣٦,١٪	٥٣,٢٪	١٠٪	٩٩,٣٪

الفصل الثالث

الآثار المترتبة على الدين الخارجي

أولاً : آثار الديون الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية في العراق

إن عدم الإفراط في الاستدانة والاعتماد على الذات مع تحسين القدرة على صناعة وتطوير السلع الإنتاجية ويمكن إن تكون السبل الصحيح نحو التنمية الاقتصادية الحقيقية.وان تفاقم أعباء الديون الخارجية من شأنه إن يزيد من الضغوط الكبيرة على أسعار السلع المستوردة وزيادة تكاليف الإنتاج تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المصنعة.وينعكس ذلك بدوره سلباً على ميزان المدفوعات مسبباً عجز في ميزان حركة رؤوس الأموال مما يؤدي إلى زيادة البلد في حاجته إلى الاقتراض الخارجي.

إن المعيار الأساسي للحد الأمثل من الدين الخارجي هو أن يكون البلد المدين قادراً على خدمة الديون الخارجية .ومن الضروري توجيه الديون الخارجية نحو المشاريع الإنتاجية المخصصة للتصدير باعتبار ذلك يمكن البلد من الحصول على عائد الصادرات بالعملات الصعبة .ويكون إسهام الديون إيجابياً على المستوى الوطني .

ومع الزيادة المضطردة في حجم المديونية الخارجية وخاصة في بلدان العجز المالي ومع تعقيد شروط الاقتراض الخارجي وزيادة أعباء الديون .تنعكس تلك المديونية انعكاساً سلبياً جداً على عملية التنمية الاقتصادية[١٨].ومن أهم الآثار الناتجة عن تفاقم حجم الديون الخارجية على التنمية والمتمثلة في :-

١_ اثر الديون الخارجية على الاستثمار والخطط التنوية.

٢_ اثر الديون الخارجية على الخطط التنموية .

١_ اثر الديون الخارجية على الاستثمار : -

اعتماد الاقتصاد العراقي على تصدير النفط الخام مصدراً رئيسياً للدخل .ولذلك فأن تقلبات أسعار النفط العالمية تنعكس بصورة كبيرة على الناتج المحلي والإنفاق الحكومي والإيرادات مما يخلق حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة الديون الخارجية ،ويؤدي ذلك إلى التركيز على الضرورة للإصلاح الاقتصادي في العراق من

خلال الاستثمار الأجنبي في دعم السياسات من خلال تفعيل الدور الاقتصادي للنفط بهدف زيادة الإيرادات وتوظيفها في قطاعات اقتصادية أخرى[١٩].

إن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي ويشمل

أ_ قطاع النفط العراقي ودوره التنموي من خلال تفعيل الاستثمار.

تركزت عمليات استثمار قطاع النفط العراقي بجولات التراخيص والملكية و عن طريق فصل هذا القطاع عن سيطرت الدولة وذالك بواسطة نقل شؤون استكشاف وإنتاج وتكرير وتسويق النفط من مسؤولية الوزارة إلى شركة تعمل على أسس تجارية وتخضع إلى الضرائب مثل باقي الشركات وتجلب معها الخبراء ورأس المال للقيام باستغلال الاحتياطي النفطي ومن ثم توسيع الطاقة الإنتاجية ويفهم من هذا الاقتراح القيام ببيع مسبق لحصة من احتياطي النفط لمستثمر أجنبي أي البيع الأجل وتكون هذه الشركات مالكة لجميع ما هو متوفر من احتياطيات نفطية سواء في الحاضر أو في المستقبل وهو أساس موجودات الشركات الأجنبية في الاستثمار .وهذا يشكل صعوبة في تحديد أسعار النفط بدقه[٢٠].

إن الاستثمار في القطاع النفطي بهذه الطريقة يعني تقليص نفوذ الحكومة على قطاع النفط المصدر الرئيسي لإيرادات العراق في الوقت الحالي .ويكون للشركات الأجنبية تأثيراً كبيراً على قرارات الإنتاج والتسعير في ضوء التطورات الحاصلة في موازين العرض والطلب في سوق النفط العالمية وهذا الاستثمار يتعارض مع مبادئ منظمة أوبك مما يؤدي إلى تهميشها .

ومن أهم الأسس التي يجب إن يركز عليها الاقتصاد العراقي لرفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي هي: .

أ_ إمكانيات العراق النفطية تسمح في التوسع في تصنيع منتجات المشتقات النفطية حيث يحتوي العراق على (١١٪)من الاحتياطي النفط العالمي المؤكد[٢١] ،الا انه لا يشغل مكانا في مجال التصنيع للمنتجات النفطية.

ب_من الممكن إن يكون العراق مركزاً لإنتاج الصناعات البتروكيمياوية والصناعات المستخدمة لهذه المنتجات كمواد أولية اعتماداً على الإنتاج النفطي الكبير والغاز المصاحب له مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النفط وارتفاع أسعاره ،مما يزيد ذلك من وفرة رأس المال لغرض تمويل المشاريع الصناعية الجديدة .

ج_ عند وجود فوائض مالية نفطية فمن المفروض توظيفها في خدمة مقومات التنمية لاسيما في مجال كسب المهارات والخبرات المتعلقة بها[٢٢]. ومما سبق إن إمكانية تنمية القطاع الصناعي وصولاً إلى عملية الإصلاح الاقتصادي يعتمد أساسا على القطاع الاستراتيجي أي قطاع النفط والغاز ومن ثم قطاع الصناعات التحويلية.وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الإيرادات للدولة و يعمل على تقليص جزء من القروض التي اعتمدت على العالم الخارجي واستغلال الديون بشكل ايجابي.

ب_ الآثار المحتملة للاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع النفطي على بعض القطاعات.

يتجلى تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد وفي حجم هذه الاستثمارات بالنسبة إلى باقي القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى ميول المستثمرين المحليين في التنافس على الاستثمار في مشروع معين[٢٣]. وان القطاع النفطي في العراق في الظرف الحالي يساهم في (٩٥٪) من الناتج المحلي الجمالي إذ لا توجد مشروعات استثمارية محلية منافسة للخبرات الأجنبية في المجال النفطي في جميع الجوانب .فأن قدوم هذه الشركات لا يضر في القطاع الخاص لعدم استطاعته الدخول في مثل هذه المشاريع أصلا. وهنا تتبين أهمية قدوم المستثمرين الجانب في هذا القطاع لتطوره .

إن الاقتصاد العراقي بحاجة إلى (١٥٥) مليار دولار خلال السنوات الربعة القادمة لتمويل للبنى التحتية والقطاع النفطي لكي تستعيد صناعة النفط نشاطها فأنها تحتاج إضافة إلى عامل الأمن وعاملين آخرين هما :-

أولا:إعادة تأهيل الآبار ومنشات الحفر والمعدات وخطوط الأنابيب ومحطات التحميل والضخ وإعادة تأهيل عمليات ما بعد الإنتاج.

ثانيا:التوسع في الطاقات الإنتاجية لغرض زيادة الإنتاج اليومي من النفط ضمن المسويات المطلوبة[٢٤].

وسينجم عن ذلك بعض الآثار السلبية السلطوية، اذ قد تلجأ الدولة إلى التنازل عن جزء من احتكاراتها للنفط وإتاحة الفرصة الاستثمارية للمستثمرين الأجانب. والتحكم في القطاع النفطي وفي هذه المسألة يجب إن تكون الجهة الرقابية للدولة الكفوءه وفعالة وقد يعمل المستثمر الأجنبي في سبيل تحقيق أقصى الإرباح خلال فترة العقد الاستثماري .وهنا سوف لا يجني القطاع النفطي وفورات مالية كبيرة من استقطاب الاستثمار الخارجي مما يزيد الديون خارجية على الدولة .

اما الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي وهي بالإمكان تحقيق واتباع سياسات إصلاحية فعالة في الاقتصاد العراقي. بشرط وضع واتباع منهج اقتصادي قائم على اسس موضوعية ذات تأثيرات مهمة تتمثل في تطوير جميع القطاعات المرتبطة بصناعة النفط ، لاسيما الصناعات البتروكيمياوية وصناعة التكرير التي تعتمد بالدرجة الأساس على إنتاج النفط[٢٥].

٢_ اثر الديون الخارجية على الخطط التنموية في العراق.

تعرض الاقتصاد العراقي إلى الخراب والدمار بسبب حروب الخليج وتدهور العلاقات مع دول الجوار مما أدى إلى أنهاك العراق وفتت قواه ومرتكزاته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وبناه التحتية فضلاً لما اغرق به بالمديونية الخارجية التي بلغت مليارات الدولارات والتي لا زالت مستمرة .

ومن المعوقات والتحديات التي واجهت الخطط التنموية العراقية بعد ٢٠٠٣ نذكر أهمها بما يأتي:[٢٦].

١- تدمير شبة كامل للبنى التحتية وتعطيل لكافة مؤسسات الدولة ومرافقها الأساسية من قوى الأمن والخدمات وغيرها.

٢- لعوامل عدم الاستقرار السياسي والامني مردودها السلبي الكبير على مجمل البرامج المخططة للتنمية، وإقرار المشاريع المعدة لإغراضها لاسيما إن برامج التنمية تعطلت تماماً بسبب توجه مهام الدولة إلى قطاع الخدمات العامة وكانت أولوية الميزانية للدولة العراقية الجديدة قد خصص للأمن وزيادة الانفاق العسكري أدى الى نقص الأموال المخصصة لمجالات الخطط التنموية.

ثانياً: الآثار الاجتماعية للديون الخارجية : -

إن من أهم المشاكل التي يعاني منها العراق هي مشاكل التمويل الإنمائي .اذ إن التمويل يعتمد اعتماداً كبيراً على القروض والمساعدات الخارجية، وبالتالي الوقوع في فخ الديون للدول الرأسمالية والاستمرار في التبعية الاقتصادية لهذه الدول .

إن العامل المشترك الأكبر لمشكلات الديون الخارجية يرجع أساسا إلى تأثر العوامل الخارجية الى جانب العوامل الداخلية سبق ذكرها و التي لا يستطيع العراق التحكم بها وهي:-

أ_ارتفاع أسعار العملات الأجنبية.

ب_ارتفاع قيمة الدولار مقابل سعر صرف الدينار العراقي.

ج_عدم استقرار حصيلة الصادرات من الايرادات المالية .

وهي مؤشرات تعكس بشكل كبير إلى خطورة زيادة الديون الخارجية، وهذه العوامل انعكست سلبياً على مستويات المعيشة وتراجعت قيم مؤشرات دليل التنمية البشرية في العراق مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة وتفاقم الفقر[٢٧].

١ - ارتفاع معدلات البطالة : -

عانى الاقتصاد والمجتمع العراقي من ظاهرة البطالة قبل وبعد الاحتلال عام ٢٠٠٣. إلا إن حدة هذه الظاهرة تتفاوت من فترة إلى أخرى وذلك طبقا لعدة مؤشرات منها:-

أ- تردي معدلات التنمية والتمويل وحجم الاستثمارات .

ب- النظام السياسي والاجتماعي في البلد وطبيعة الاختلالات في هيكل وبنية الاقتصاد وذلك يضعف في إمكانية خلق أو توفير فرص عمل كافية تتماشى و معدلات النمو السكاني المرتفعة وخاصة في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً، فأن البطالة تعد من أهم واخطر القضايا والإشكاليات التي شهدها الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣.

كما ساهمت عوامل وأسباب عديدة بشكل مباشر أو غير مباشر في تفاقم ظاهرة البطالة في العراق ومنها الحروب التي دخلها العراق وما تبعها من عقوبات دولية اقتصادية أدى إلى التوقف في الكثير من المشاريع وتوجيه النسبة الأكبر من الدخل القومي والناتج المحلي نحو متطلبات الحروب والإنفاق العسكري [٢٨].

إما تقرير الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان في العراق الذي صدر في ٣١ أب ٢٠٠٦ يبين إن نسبه البطالة ارتفعت بشكل كبير لتصل عام ٢٠٠٦ إلى مابين (٦٠-٧٠٪)[٢٩]. ومن بين أهم أسباب البطالة في العراق ما يأتي :

١- زيادة جانب العرض في القوة العاملة نتيجة لارتفاع معدل نمو السكان السنوي في العراق التي تصل مابين (٣-٨ , ٣ ٪) كمعدل سنوي حيث وصل عدد السكان إلى (٣٧٠٢٨٥٠٠) مليون نسمه عام ٢٠١٥ استنادا الى بيانات الجهاز المركزي للاحصاء، وعلى أساس معدل نمو سنوي مقداره(٦ , ٢٪)[٣٠].

٢- حل بعض الدوائر الحكومية السابقة مما أدى إلى زيادة إعداد العاطلين عن العمل.

٣- غلق بعض المصانع الكبيرة والإعمال التجارية وهجرة رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج بسبب الظروف الأمنية وعدم الاستقرار وعدم وجود مناخ استثماري وظروف اقتصادية مرنة للعمل في العراق. وتشير بعض المصادر إن قيمة رؤوس الأموال الهاربة إلى خارج العراق مابين (٢٠-٢٥) مليار دولار وهذا ينعكس بآثاره إلى تسريح العديد من العاملين وإضافتهما إلى العاطلين عن العمل

٤- الاختلال الواضح في هيكل القوى العاملة إذ إن بعض خريجي التعليم العالي مثلاً لا تتناسب مع حاجه سوق العمل ومتطلباته.

٥- توجيه الحكومة في الإفراط لتوظيف الإفراد بطريقة أدت إلى شيوع البطالة . الى جانب الدور الضعيف للقطاع الخاص والذي لا يوفر فرص عمل إلا بحدود (٢٠٪) من مجموع العاملين في العراق.

٦- ارتباط فرص العمل بالموازنة المالية ألعامه السنوية وبموجب حالة الموازنة والتخصيصات المتوفرة وتوزيع بنود الموازنة المتأكلة بسبب الديون مما يزيد من حجم البطالة [٣١].

٧- اتساع و تفاقم أزمة المديونية الخارجية في العراق اذ كانت المؤشرات اعلاه نتاج لهذه الظاهرة[٣٢].

٢ - تفاقم الفقر : -

ان الفقر بمفهومه المبسط هو انخفاض أو تدني في مستوى المعيشة ككل من ظمنها الغذاء المتوازن اللازم للصحة إلى جانب العناصر الأخرى للاحتياجات الضرورية للوجود البشري وبمستوى مقبول[٣٣].

ان الفقر في العراق ظاهره خطيرة فقد برزت في بداية التسعينات نتيجة الحروب والعقوبات الدولية التي أثقلت كاهل ميزانية الدولة فضلا عن الإنفاق العسكري من خلال توجه معظم ميزانيته لشراء الأسلحة والمعدات الحربية مما زاد من ديون العراق الخارجية حتى زادت نسبة السكان دون خط الفقر عن ٧٠٪ وهذا مؤشر اخر لقياس ضعف او قوة الدولة لا سيما الاقتصادي وتهديده للامن الوطني للبلد .

ثالثا : اثار المديونية الخارجية وأثرها على القرار السياسي :

إن من أهم الآثار الجيوبوليتيكية للديون الخارجية وانعكاساتها السلبية السياسة على قوة االعراق أنها تزيد من حدة التدخل الأجنبي في ألدوله وتؤثر سلبياً على مرونة صناعة القرار السياسي، وتعرضه للمزيد من

الضغوطات وفي ضل تيار العولمة والشركات المتعددة الجنسيات في العصر الحالي تزيد هيمنة الدول الدائنة خلف مؤسساتها الدولية المالية المختلفة من البنك الدولي إلى صندوق النقد الدولي و الشركات المتعددة الجنسية وفي كل ذلك تهديد مباشر بالسيادة الوطنية واستقلال القرار السياسي فمن المعروف تورط العديد من الشركات وبتشجيع من حكومات الدول الدائنة خلف ستار مؤسساتها الدولية والمالية المختلفة .

هناك عوامل مختلفة تكون سبب في زيادة مشكلة الديون الخارجية في العراق هي:

١- الفساد ألإداري.

٢- تهريب الأموال من داخل الدولة إلى خارجه .

٣- الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي.

٤- تغير أسعار النفط.

١- الفساد الإداري والمالي : بأنة إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص وبتعبير أخر قيام الموظف بقبول رشوة لتسهيل عقد أو إجراء معين طرح لمناقصة عامة أو من خلال استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة[٣٤].

إن اثر الفساد الإداري في تعزيز المديونية الخارجية .لقد تحمل الاقتصاد العراقي أعباء كبيرة تمثلت بحجم المديونية الخارجية الكبيرة لصالح الدول الأجنبية والعربية التي أثقلت كاهله وأصبحت من أهم المعوقات التي تواجه عملية التنمية في العراق .فبعد إن كان يحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الفوائض المالية على الصعيد العربي أصبح ألان وبفعل السياسات الخاطئة يحتل العراق مرتبة متقدمة في حجم المديونية المترتبة علية لصالح العالم الخارجي[٣٥].

٢- تهريب الأموال من داخل الدولة إلى خارجها:-

بدأت ظاهرة نزوح الأموال إلى خارج البلاد تشكل خطراً كبيرا مع بداية الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ واتسعت حتى وصلت إلى الثروة النفطية للعراق وكنوزه الأثرية وحتى المصانع التابعة للقطاع العام .فبالنسبة للنفط والمشتقات النفطية التي كانت تهرب إلى دول الجوار من قبل عصابات تهرب النفط أدت إلى خسارة العراق يومياً ملايين الدولارات .إما ما يتعلق بثروة العراق الأثرية والتي تمثل تاريخ وحضارة العراق فقد تعرضت

الأخرى للسرقة ثم التهريب إلى خارج العراق .ولم تسلم الممتلكات العامة كالمصانع والشركات من تهريبها إلى خارج العراق مما يؤدي إلى تكبد العراق ديون خارجية كبيرة لاستعادة هذه الممتلكات وخاصة الآثار التي تحفظ للعراق حضارته وتاريخه[٣٦].

٣ - الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي: -

إن تدني وتراجع معدلات نمو القطاعات الإنتاجية لاسيما القطاع الصناعي والزراعي ادى إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الطلب من السلع لاسيما الغذائية منها ، أدى إلى الاعتماد على السوق الخارجية لتلبية الحاجات المتزايدة إذ إن أكثر من ٥٠٪ من المتطلبات الغذائية مستوردة من الخارج نتج عن تدني مستوى الامن الغذائي ، زاد ذلك من تفاقم الديون الخارجية للعراق وبدورة يؤدي إلى وضع الأمن الغذائي في خطر . إما من السلع الصناعية ورغم أنة تم في إنتاج تلك السلع كان مستوردة من العالم الخارجي وهذا ما وضع القطاع الصناعي تحت رحمة العقوبات الدولية التي تعرض لها العراق خلال التسعينات التي أدت إلى غلق أكثر من ٦٤٧٩ مشروع في القطاع الصناعي[٣٧].

٤ - تغير أسعار النفط.

أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة حجم القروض المقدمة من الأسواق المالية الدولية خاصة إلى الدولة غير المنتجة للنفط وذلك لسد العجز في الحساب الجاري وبدأ ارتفاع صافي مديونية العراق الخارجية اتجاه البنوك الدولية . إما انخفاضة أدى إلى زيادة الأزمة الاقتصادية في العراق لأنه يعاني من ديون ضخمة[٣٨].

ومن التداعيات الأخرى للاحتلال والعمليات الارهابية هي انخفاض إنتاج النفط العراقي بالمقياس إلى ما كان ينتج قبل الاحتلال عام ٢٠٠٠ ينتج نحو (٢,٨١٠)مليون برميل في اليوم ،إما بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ فقد انخفض الإنتاج إلى (١,٣٧٨) مليون برميل في اليوم أي إلى النصف ،مما أدى إلى انخفاض الإيرادات العراق النفطية من ١٩,٧٧١ مليار دولار إلى ٧,٥١٩ مليار دولار خلال الفترة وحتى عام ٢٠٠٨ لم يتجوز إنتاج النفط في العراق أكثر من ٢,٢٨١ مليون برميل في اليوم في أحسن أحواله ، وهذا يعني العراق أصبح احد اقل الدول تصديراً للنفط الخام بين المنتجين الرئيسين للنفط[٣٩].

الاستنتاجات : -

١- إن تفاقم أزمة الديون الخارجية في العراق تعود بشكل كبير إلى غياب إستراتيجية وسياسات اقتصادية واضحة للاقتراض الخارجي، ترافقه الأزمات والحروب التي دخل بها العراق تبنى خلالها سياسات غير رشيدة أرهقت من كاهل الاقتصاد العراقي بعكس الإمكانيات الفعلية للبلد مما اثر سلبا في قوته الاقتصادية وأمنه القومي من منظور الجيوبوليتيك .

٢- لجوء العراق الى الاقتراض الخارجي لسد فجوة التمويل نتيجة ضعف معدلات الادخار المحلي لعدم كفاية الموارد المحلية المتوفرة لتمويل عملية التنمية ادى الى ضعف قوة الجبهة الداخلية للبلد رافق ذلك نشوء الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية .

٣- لجأ العراق إلى الاقتراض الخارجي من مصادر دولية محدودة وشجعه ذلك على توافر الفوائض المالية النفطية لديه مما ساهم في تشجيعه على الإفراط في الاقتراض الخارجي .

٤- اعتمد الميزان التجاري للاقتصاد العراقي على نوع محدود من السلع كالنفط الخام والذي يتعرض دائما لتقلبات الاسعار وتاثره بالاحداث الدولية والازمات السياسية، ادى الى ضعف قدرته التفاوضية على المستوى الدولي مع اتساع الفجوة بين الشراء بالعملة الصعبة وبين ما يصدره من سلع.

٥- شكلت قضية ديون العراق الخارجية من اكثر القضايا والمعوقات التي وقفت امام تحقيق مشاريع التنمية على اختلاف مجالاتها ادى ذلك الى تخلف الاقتصاد العراقي الذي بقي تابعا لعبيء المديونية الخارجية.

التوصيات :

لأجل النهوض بالاقتصاد العراقي وقوته الاقتصادية ينبغي إن يكون في مقدمة مهمات الدولة العراقية إزاحة الأثار الجيوبوليتيكية السلبية الناتجة عن المديونية الخارجية، وبناء اقتصاد البلاد يعتمد على وضع خطط مستقبلية قائمة على تعبئة الموارد بطريقة سليمة .

١- تشريع القوانين التي تنهض بالاقتصاد العراقي ووضع سياسات اقتصادية رشيدة للاقتراض الخارجي القائم على الطبيعة الإنتاجية وليس الاستهلاكية للقروض الخارجية ،والتقليل من اوجه الاستهلاك غير الضروري وتسخير القروض في عملية التنمية لانه يشكل حلا نهائيا للازمة.

٢- الاهتمام بالقطاع الصناعي والقطاع الزراعي وإعادة الحياة إليها لكي ينهض الاقتصاد العراقي بحيث يتم من خلالها تنويع الصادرات ومصادر الدخل المحلي والعالمي دون الاعتماد على تصدير سلعة واحدة تتعرض دائما لتقلبات الأسعار والأزمات العالمية كالنفط الخام .

٣- القضاء على الفساد الإداري والمالي من خلال تفعيل دور الأجهزة الرقابية وسن القوانين الرادعة الى جانب حل مشكلة البطالة والفقر والاهتمام بتطور الملاكات العراقية تبعا لحاجة سوق العمل.

٤- العمل على تنويع مصادر الإيرادات والدخل من خلال استغلال الإيرادات المالية في تطوير عملية التصنيع والتنمية الصناعية .

٥- العمل على إيجاد وتفعيل إطار وطني من القوانين التي تشكل الأساس لجذب وتشجيع الاستثمار .والعمل على وجود إطار مؤسساتي رصين لاستقبال تشجيع حركة الاستثمار في العراق ومؤازرة المستثمرين سواء الوطني أو الوافد وتقديم كل إشكال الدعم المطلوب لتنمية الاستثمار .

الهوامش

(١) سعيد عبود السامرائي ، القاموس الاقتصادي الحديث ، بغداد ، الطبعة الأولى ،١٩٨٠، ص١٤٢ .

(٢) د. عاصم محمد صالح ،المديونية الخارجية للأقطار العربية ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ١٩٩٥، ص٤٣ .

(٣) د.صالح الطيطي ،غالب محمد إسماعيل وآخرون ، التنمية العربية وآفاقها المستقبلية ، عمان ، ١٩٩٥، ص٨٣.

(٤) د. رمزي زكي ، أزمة القروض الدولية لأسباب والحلول المطروحة مع مشروع صياغة لرؤية عربيه ، دار المستقبل العربي ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧،ص١٨٠ .

(٥) صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، دولة الإمارات العربية ، ١٩٩٨،ص١٩٧ .

(٦) د.بلقاسم العباس ، إدارة الديون الخارجية ، سلسلة دوريه تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية ، العدد٣٠، ٢٠٠٤ ، ص١٤ .

(٧) فضيلة جنوحات ، إشكالية الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول العربية ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، ٢٠٠٥_٢٠٠٦ ، ص٢٦ .

(٨) نفس المصدر ، ص٢٧.

(٩) د. بلقاسم العباس مصدر سابق ، ص٢٨.

(١٠) د.محمد علي ، رابطة المعاهد والمراكز العربية ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المديونية في الوطن العربي ، مؤسسة فريدريدش ، القاهرة ، ١٩٩٢، ص١٣ .

(١١) د.أديب قاسم شندي ، انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي ، جامعة واسط ، كلية الإدارة والاقتصاد ، ٢٠٢٠، ص٩.

(12) younisali.sazantaher.the impact of external debt on economic growth empirical evidence from lrap . international journal of science and research(usr)p ١٥١٤.

(13) lnternatonil monetary fund LMF . lraq country report N ٢٣٥/١٥. USA. Wshingtong٢٠١٥.p.٤.

(١٤) د.احمد عمر الراوي ، مصدر سابق ، ص٥.

(١٥) د.حامد عبيد حداد ، التحديات الاقتصادية للعراق بعد الانسحاب الأمريكي ، دراسات دولية ، العدد الثاني و الخمسون ، ص١٤_١٥.

(١٦) الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. Pdf crated with despdf writer _trial:http://www.docudesk.com

(١٧) د.سرور عبد الستار، رؤية إستراتيجية في واقع الاقتصاد العراقي ، مجلة دراسات عراقية ، العدد ٢ حزيران ٢٠٠٥ ، ص١١ .

(١٨) فضيلة جنوحات، مصدر سابق ، ص٢٥.

(١٩) د.احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق روية مستقبلية ، مجلة الخليج العربي ، المجلد(٢٨)العدد(١_٢) ، ٢٠١٠ ، جامعة البصرة ، ص٣.

(٢٠) وليد خدوري ، صناعة النفط في العراق ، محاضرة ألقيت في كلية القدس أنتوني ، جامعة أكسفورد ، ٢٩ تشرين الثاني ، ٢٠٠٤ ، ص١٠، من موقع شبكة الانترنيت: http://www.arabic .tharwaproject.com/main_

(٢١) احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، مصدر سابق ، ص١٣ .

(٢٢) اسامه سمرة ، عراقيل الصادرات البتروكيمياوية العربية الى امريكيا ، مجلة الرياض الاقتصادية ، ٢٠٠٤ ، الرياض ، ص١٣ . من موقع الانترنيت: http://www.arriyadh.com/economic.articles.htm.

(٢٣) عبد الجليل زيد الهرهون ، نفط العراق وفرض الدور التنموي ، من موقع شبكة الانترنيت:
http://www.writes.alriyadh.com.sa/kpage.php

(٢٤) مجلة اقتصاديات الإمارات ، هل ترتفع الصناعة البتروكيمياوية في دول المجلس الخليجي العالم العربي ، العدد السابع ، شباط ، ١٩٩٦ ، ابوظبي ، ص١٣ .

(٢٥) عبدالحفيظ عبدالرحيم حبوب ، مستقبل صادرات الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية في ظل النظام العالمي الجديد ، مركز تنمية الصادرات السعودية ، الرياض ، ٢٠٠٣ ، ص٧ وص١٤ .

(٢٦) د.حمودي جمال الدين ، المعوقات والتحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق ، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي ..http://www.ssrcaw.org ٧/١١/٢٠١٦ ص٢٤.

(٢٧) الفايدي ، اثر الديون الخارجية على الدول النامية ، مجلة درر العراق ، العدد السادس ، ٢٠١٣ ، ص٦ .

(٢٨) د. علي عبدالهادي سالم ، نحو استراتجيه فعاله للتنمية الاقتصادية في العراق ، مجله جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الرابع ، ٢٠١٢، ص٥٥ .

(٢٩) د. فلاح خلف الربيعي ، ظاهرة البطالة في العراق الأسباب وسبل المعالجة ، جريدة الصباح ، العدد ٨١٤ ، ٢٠٠٦ ، ص٥٦.

(٣٠) وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للإحصاء ، دائرة الحساب القومية للسنوات ٢٠٠٧ ، ٢٠١٠ ، ص٥٧ .

(٣١) وزارة المالية ، دائرة الموازنه تقديرات اوليه للموازنة السنوية لعام ٢٠١٢ ، منشور في جريدة الصباح العدد ٢٠١١ ، لسنة ٢٠١١ ، ص٥٧.

(٣٢) د.عباده سعيد حسين ، البطالة في الاقتصاد العراقي أسبابها وسبل معالجتها ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد الثامن ، ٢٠١٢ ، ص٨٤.

(٣٣) د. مهدي محسن العلاق ، نجلاء علي مراد ، قصي عبدالفتاح رؤوف ، الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق ، ٢٠١٣ ، ص١٢ – ص١٥ .

(٣٤) د.محمود عبدالفضيل ، مفهوم الفساد ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٠٩، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤، ص١ .

(٣٥) د.محمد عبد صالح حسن ، د. عماد صلاح ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد في العراق ، بغداد ، جامعة المستنصرية ، ٢٠٠٦ ، ص١٢ .

(٣٦) د. حامد عبيد حداد ، مصدر سابق ، ص٨.

(٣٧) د.احمد عمر الراوي ، القطاع الخاص العراقي ودوره في عملية التنمية الاقتصادية ، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، جامعة المستنصرية ، بلا ، ص٥ .

(٣٨) د.فخايرية أمال ، أسباب نشأت الديون الخارجية للدول النامية ، المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء ، الجزائر ، مجلة اقتصادي الشمال لإفريقيا، العدد ٣، ص١٣ .

(٣٩) د. حامد عبيد حداد ، مصدر سابق ، ص٢٣ .